

مقدمة

تبرهن أهداف التنمية المستدامة، البالغ عددها 17 هدفاً، ومقاصدها، البالغ عددها 169 مقصداً، التي سنعلن عنها اليوم على اتساع نطاق هذه الخطة العالمية ومدى طموحها. فالمنشود من هذه الأهداف والمقاصد هو مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها. كذلك يقصد بها إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة. وهي أهداف ومقاصد متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

الدياجة في وثيقة تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

واستناداً إلى التشخيص العالمي لإنجاز أهداف التنمية المستدامة، لم تدخل المنطقة بعد منحى التحوّل اللازم في التنمية.

أهم ما يركز عليه التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020

يقدم التقرير تحليلاً لوضع الأهداف السبعة عشر في المنطقة العربية، ويصوّر ضخامة التحديات التي تواجهها البلدان العربية. ويدعم التقرير جهود الحكومات وأصحاب المصلحة في تقييم الفجوات، وتوضيح العقبات، وتحديد منطلقات هامة لمباشرة العمل.

ويعرض تحليل المؤشرات الرسمية لأهداف التنمية المستدامة، حيثما توفرت البيانات، لمحة إقليمية لمعدلات إنجاز متفاوتة تحمل على القلق. فوفقاً للعديد من المؤشرات الرئيسية، لن تصل المنطقة إلى مقاصد أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وهي لا تزال متأخرة عن مناطق أخرى في العالم.

والمؤشرات لا تعطي سوى صورة مجتزأة عن الواقع.

تدعو خطة عام 2030 إلى تحوّل جذري. فليس المقصود تحقيق سبعة عشر هدفاً في سبعة عشر قطاعاً أو في كل بعدٍ على حدة من أبعاد التنمية. بل المقصود من خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة "إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة. وهي أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي".

ويتطلب هذا التغيير تحوُّلاً في الأنماط السائدة. فحشد الموارد المحلية والخارجية من التحديات الملحة في المنطقة العربية، وكذلك تكثيف الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضروري. إلا أنّ التحوّل الجذري، حسب هذا التقرير، لا يستلزم موارد مالية وتسريع الجهود فحسب، بل يتطلب، أكثر ما يتطلب، تحوُّلاً في التوجه والنهج نحو التكامل في السياسات والاستدامة البيئية، وحقوق الإنسان العالمية، مع التركيز على المساواة، والعدالة، والشمول الاجتماعي، والحريات الأساسية، والمشاركة في السياسة.

ف قصة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية هي إذاً قصة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والاستدامة والتنمية

انضمت الحكومات العربية إلى المجتمع العالمي في الالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بكل ما تحتزنه من طموح وما تنطوي عليه من أبعاد مترابطة. ومنذ عام 2015، تتكاثر الجهود المبذولة، في جميع أنحاء المنطقة، لاحتضان خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وتعمل الحكومات على تكييف الهيكل المؤسسي للتنفيذ، وترتيب الأولويات الوطنية بحيث تنسجم مع أهداف التنمية المستدامة، وإطلاق الاستعراضات الوطنية الطوعية.

والناس في جميع أنحاء المنطقة، ومنهم النساء والشباب وموظفو الخدمة العامة والأكاديميون ومنظمات المجتمع المدني، منخرطون في تغيير مجتمعاتهم، إذ يتحركون مطالبين وعملاً من أجل عالم عربي أفضل: ينادون بالتغيير السياسي، والعدالة، والشمول الاجتماعي، وتوسيع الحماية الاجتماعية، وتحسين الرعاية الصحية والتعليم، وتأمين فرص العمل، وإحلال السلام.

وبين الحكومات والشعوب إقرار متزايد بالحاجة إلى المزيد من العمل لحماية البيئة، والتصدي لتغيّر المناخ، وضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

وكبيراً ما تحتزنه خطة عام 2030 من طموح، كما حجم الالتزام الذي تشهد المنطقة، والتحديات التي تواجهها في الإنجاز.

وبعد مرور خمسة أعوام على إطلاق خطة عام 2030، ها هي المنطقة موطنٌ لبعضٍ من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. فقد دمرت الحرب بلداناً ومجتمعات، وحوّلت الملايين إلى لاجئين، وأعداداً أكبر إلى نازحين. وفي المنطقة العربية، تسجل البطالة أعلى المعدلات في العالم، ولا سيما في صفوف النساء والشباب. ولا تزال النساء والفتيات مهمشات في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وتسجل ندرة المياه أعلى المعدلات على مستوى العالم، فتؤثر على الأمن الغذائي وسبل العيش في الريف وتزيد التوسّع العمراني. وتحمل البلدان العربية من تغيّر المناخ تأثيراً غير متناسب. ويتقلص الفضاء المدني فيها، ويشكل الاحتجاز التعسفي مصدر قلق كبير، كما أن مستويات الفساد مرتفعة. والاقتصادات في حالة ركود، والفقر وعدم المساواة في ازدياد. ويستمر احتلال فلسطين، وتنتهك بشكل روتيني حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في التنمية المستدامة.

ويتناول التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 اعتبارات القلق من تعثر المنطقة على المسار المؤدي إلى تنفيذ خطة عام 2030.

المتكاملة. ولهذه المهمة من الضخامة والطموح ما يتعدى قياس التقدم على مستوى الأهداف والمقاصد والمؤشرات. وهذا التقرير، الصادر بعد مرور خمسة أعوام على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، هو بمثابة تذكير بضرورة تحديد نقطة الانطلاق في التنفيذ على ضوء الإنجاز المنشود، حتى يكون في التغيير تحولٌ حقيقي. وإنما الموازنة بين السياسات وسائر التدخلات مع الإطار الشامل لخطة عام 2030 هي الطريق الوحيد لعبور المنطقة والعالم إلى تنفيذ خطة عام 2030. أما مدى قرب المنطقة العربية من هذه الموازنة أو بعدها عنها، فهو ما يسرده هذا التقرير.

ضمن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، يقيّم التقرير الواقع، ويرسم الروابط بالأهداف والمقاصد الأخرى، ويتعمق في التحديات الماثلة. ومن أجل مساعدة صانعي السياسات وأصحاب المصلحة العاملين في التنمية، على موازنة جهودهم ومواردهم مع إطار خطة عام 2030، يسترشد التقرير في كل فصل من فصوله بسؤال: ما الذي يحول دون التحول اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 في المنطقة العربية؟

ويتناول كل فصل الفجوة بين الجنسين، فيحدّد كيفية ومدى الاعتراف بحقوق النساء والفتيات واحتياجاتهن وأصواتهن. ومن منظور حقوق الإنسان، يرسم كل فصل تقاطعات الأشكال المختلفة من عدم المساواة والتهميش، ويحدد فئات الأشخاص والبلدان المعرضة للإهمال.

ويخلص التقرير إلى أن العوائق الهيكلية والمتجذرة تمنع التحول نحو التنمية المستدامة الشاملة للجميع في المنطقة العربية. وغالباً ما تكون هذه العوائق مترابطة وتأثيرها واضح عبر أهداف وقطاعات التنمية المستدامة. وهي ذات طبيعة متفاعلة ومتداخلة، تقاوم عدم المساواة والإقصاء في المنطقة. وتسريع الجهود لتحقيق هدف واحد أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة وتأمين زيادة التمويل لن يثمر على المدى الطويل إلا إذا أزيلت هذه العوائق. ويقدم كل فصل مجموعة من التوصيات لإزالة العوائق التي تحول دون التحول الجذري والإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تقرير للناس

تتطلب إزالة العوائق الهيكلية والمتجذرة المحددة في هذا التقرير بذل جهود جادة من الحكومات وواضعي السياسات. وعبر تحليل كثير من الأهداف تنبثق دعوة للإرادة السياسية إلى تغيير المسار، وتغيير الاختيار، والتحرك في اتجاه سياسات مختلفة. ويقدم التقرير من خلال تحليل متكامل للعوائق وتأثيرها، حجر أساس لمواءمة الجهود وتوثيق الترابط المنطقي للسياسات.

غير أن التحول الجذري يبقى مشروع المجتمع بأسره. وإذا كان تنفيذ خطة عام 2030 مسؤولية تقع على عاتق الحكومات في المقام الأول، يبقى في صلبها الناس والتزامهم وقدرتهم على التغيير. ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة التزاماً واسعاً من شعوب المنطقة. فتغيير الممارسات الزراعية لزيادة الاستدامة والإنتاجية لا يمكن أن يكون فاعلاً ما لم يكن للمزارعين والنساء

في المناطق الريفية الدراية الكافية والقدرة على تغيير نمط استخدام الموارد الطبيعية والتكنولوجية، وما لم يساهموا بمعارفهم وتقاليدهم ويعملوا على تطويرها. وإجراء تقييم مستمر لاستخدام الموارد الطبيعية من جانب الحكومات أو الشركات أو الأسر المعيشية لا يمكن أن يكون مجدياً ما لم يوجد مجتمع مدني ناشط وصحافة حرة تتاح لها البيانات والمنصات لتبادل المعلومات والخبرات. وفي مشاركة القطاع الخاص عامل حاسم في تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة، وتحفيز الابتكار والإنتاج التكنولوجي، وخلق فرص عمل لائقة، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل الخير العام.

ويجب أن تتغير المؤسسات، وكذلك الممارسات الثقافية. فتعبئة التعليم لزيادة الإنتاجية والوعي التكنولوجي والاستدامة في المنطقة لا يمكن أن تنجح ما لم يُعد النظر في منظومة التعليم، في المنزل والمدرسة، وما لم تُعط الأولوية للفكر النقدي والإبداع والتعلم مدى الحياة. ومن الضروري بلورة رؤية جديدة لمنظومة التعليم لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، بما في ذلك الأهداف المعنية بالفقر، والصحة، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والسلام والعدالة.

ولا يمكن إزالة العوائق التي تحول دون المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في المنطقة، وهي ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، إلا إذا تغيرت السياسات والأطر القانونية والقيم والممارسات الاجتماعية والثقافية.

وعلى الرغم من المساهمات القوية لمنظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية في بعض البلدان العربية، لا تزال هناك تحديات. فكما يتضح من هذا التقرير، يتم تقييد قدرة الناس والمجتمعات على التجمع وإحداث التغيير، من خلال الأطر المؤسسية أو السياسية أو القانونية التي تعوق مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. وهذا واقع لا بدّ من تغييره للاستفادة من مساهمات وقدرات جميع أصحاب المصلحة.

تقرير إقليمي عن البلدان العربية الاثني والعشرين

يعرض التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 لمحة عامة عن أهداف التنمية المستدامة في 22 بلداً عربياً. ويحسب المتوسطات للمنطقة ككل حيثما أمكن. ويتناول العوائق الهيكلية والرئيسية في معظم البلدان. ويلحظ التقرير الاختلافات دون الإقليمية في حال وجودها، ويقدم قصة كل هدف من أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية ككل.

ويتضح أن هذا المنظور الإقليمي هو منظور عضوي، حيث أن العوائق الهيكلية والرئيسية التي تحول دون التحول الجذري سواء عبر البلدان العربية الأكثر ثراءً أم تلك الأكثر فقراً، غالباً ما تكون هي نفسها دون اختلاف. فتقلص الفضاء المدني، وتوسع الاقتصادات الريعية، والأنماط غير المستدامة لاستخراج الموارد، وعدم المساواة بين الجنسين، وضعف التفاعل بين العلوم والسياسات، وارتفاع

وعلى غرار النهج المتكامل في صنع السياسات، لا يمكن اختزال النهج المتكامل لتحليل أهداف التنمية المستدامة في تدخلات ضيقة. فلا معالجات سريعة، ولا طرق مختصرة. والقارئ مدعو إلى النظر في تحليل كل هدف من أهداف التنمية المستدامة وارتباطه بسائر الأهداف ضمن سياق التقرير ككل. فالعوائق والتوصيات المحددة في كل فصل، وإن تكرر العديد منها عبر الأهداف، تتخذ بعداً مجدياً مختلفاً عند النظر إليها ضمن علاقة الترابط.

ويجب التعامل مع أوجه التكامل والمبادلات في سياق الحقائق المتغيرة الوطنية والإقليمية والعالمية. ومع ذلك، يُلاحظ منحى نمطي عبر أهداف التنمية المستدامة والعوائق والتوصيات. فهذا التحليل المترابط الجوانب يُظهر، على أوسع نطاق، أن الأعوام العشرة المقبلة حاسمة لتغيير المسار في المنطقة.

وقد يكون في الاعتبار التالية ما يمهّد الطريق إلى إحداث تحوّل في المنطقة:

- **يجب تعزيز عملية وضع السياسات المتكاملة:** فمن التخطيط إلى التنفيذ والمتابعة والمراجعة، معظم بلدان المنطقة لا تعتمد نهجاً متكاملاً يجمع بين الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، ويساعد في معالجة المبادلات والتكامل بين الأهداف والأبعاد المختلفة. وفي حين أن احتياجات التمويل هائلة، خاصة في البلدان الأقل نمواً والبلدان غير المنتجة للنفط والبلدان المثقلة بالديون، لا تزال خيارات السياسات تشكل عائقاً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العديد من البلدان العربية، الغنية والفقيرة. ويمكن أن يكون تغيير السياسة عاملاً مساعداً للتقدم.
- **يجب أن يتحوّل هيكل الاقتصادات العربية نحو الاستدامة والإنتاجية:** فالأنماط الحالية تعوق التقدم ليس فقط بشأن تغيير المناخ والاستدامة البيئية، ولكن أيضاً في مجالات مثل الحد من الفقر، وتأمين فرص العمل والسياسات المالية العامة والتجارة والأمن الغذائي. ومع الاعتماد المفرط على النفط والإيجارات والاستثمار في العقارات والخدمات، تستنفد الاقتصادات العربية الكثير من الموارد الطبيعية، وتخفق في خلق الطلب على اليد العاملة لاستيعاب قدرات الأفراد، وخاصة الشباب. ولا تزال الجهود المبذولة لتنويع الاقتصادات جارية في عدد من البلدان، ولكنها دون المستوى المرجو حتى الآن. وبما أن الثروة لا تزال تتركز في عدد قليل من القطاعات غير المنتجة، تتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ويتزايد عدم المساواة. ومن الضروري إحداث تحوّل في الفكر الاقتصادي والتخطيط لإعادة هيكلة الاقتصادات في المنطقة العربية.
- **يجب أن تفي المنطقة بالالتزام الكامل بحقوق الإنسان العالمية في جميع مستويات الحكومة والمجتمع:** فبالإضافة إلى عدد من العوائق القانونية أو السياسية التي تحول دون المساواة بين الجنسين والمشاركة المتساوية لجميع الفئات الاجتماعية في الحياة العامة والاقتصاد، يُساهم عدد من الأعراف والمؤسسات الثقافية والاجتماعية في تهميش فئات اجتماعية شتى. ولضمان عدم إهمال أحد، من الضروري إجراء

معدلات البطالة بين الشباب، وضعف الرؤى التعليمية، وندرة المياه، وتغيّر المناخ، والصراعات وتأثيراتها غير المباشرة، من بين أمور أخرى، تتجلى في جميع أنحاء المنطقة بدرجات متفاوتة. ويلحظ هذا التقرير الاختلافات بين مجموعات البلدان أو فئات مختلفة من البلدان، بما في ذلك البلدان المنتجة للنفط وغير المنتجة له. كما تُلاحظ الاختلافات داخل البلدان. ومع ذلك، يظل تركيز التقرير على تحديد العوائق الرئيسية في المنطقة أمام تحقيق خطة عام 2030. ويظهر التقرير عدداً من القضايا العابرة للحدود التي تتطلب نهجاً إقليمياً، لا سيما الصراعات وتداعياتها، والتجارة، وتغيّر المناخ، وندرة المياه، والبنى التحتية، والاتصالات، والهجرة، والقضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي وحماية النظم الإيكولوجية البحرية. وجميعها يتطلب استجابة منسقة على مستوى المنطقة.

وضع أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

المنطقة ليست على المسار المؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يُظهر التحليل، من الناحية الكمية، أنّ المنطقة متأخرة في العديد من الأهداف الحاسمة، بما في ذلك الأهداف المعنية بالمساواة بين الجنسين، وفقر الدخل، وتغطية الرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، والسلام والأمن، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والاستهلاك والإنتاج، وتغيّر المناخ. وهناك حاجة إلى مزيد من البيانات العالية الجودة لمساعدة المنطقة على المضي في التنفيذ والمتابعة والمراجعة. ولا يُقصد بذلك تغطية أفضل للمؤشرات فحسب، بل استيفاء جوانب أخرى منها: مستوى التفصيل، وصلابة المنهجيات، وإتاحة البيانات للجمهور، وحسن استخدام البيانات التي ينتجها أصحاب المصلحة المتعددون. ومن الناحية النوعية، تبرز ثغرات هامة على مستوى السياسات وأطر السياسات. فالمنطقة تحتاج إلى إصلاح عاجل على مستوى السياسات لمعالجة قضايا منها عدم المساواة بين القطاعات، والتدهور البيئي، وبطالة الشباب، وإدارة المياه، والتخطيط العمراني الذي يركّز على الإنسان. فغياب السياسات أو نقصها يؤدي إلى عرقلة الجهود المبذولة لتذليل التحديات الضخمة التي تواجهها المنطقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتقع عواقب هذه الحالة على غير تناسب على كاهل الفئات التي تواجه طبقات متعددة من التهميش الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، كالنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال المهاجرين واللاجئين والنازحين.

وتواجه البلدان العربية الأقل نمواً من التحديات ما قد لا تواجهه بلدان أخرى، فهي تتحمل عبء عدم الوفاء بالالتزامات الدولية تجاه البلدان النامية، وبالالتزامات المحددة تجاه البلدان الأقل نمواً، وبالالتزام بالتحوّل الجذري على المستوى العالمي.

ويساعد تحليل العوائق التي تحول دون التحوّل الجذري في رسم الطريق إلى الأمام من خلال تحديد الفجوات ورصد التحديات عبر القطاعات وأهداف التنمية المستدامة، وتمهيد الطريق لنهج سياسات متكامل لتحقيق خطة عام 2030 في المنطقة.

إصلاح شامل للأطر القانونية التمييزية في جميع أنحاء المنطقة، وكذلك معالجة القوانين والمؤسسات الاجتماعية والثقافية التمييزية. ويجب أن تسترشد عملية صنع السياسات بنهج الحقوق في التنمية المستدامة عبر القطاعات. ويُعدّ البعد السياسي للتنمية المستدامة في المنطقة عنصراً حاسماً في التحول الجذري.

• يجب بذل الجهود لإنهاء الصراعات وتعزيز هياكل الحكم

للمساعدة في بناء مجتمعات عادلة وسلمية: فالصراعات في المنطقة تخلف آثاراً آنية هائلة، لما توقعه من خسائر في الأرواح والمجتمعات وسبل العيش، وما تسببه من نزوح جماعي وتدمير للبنى التحتية. كما تخلف تداعيات طويلة الأجل على الناس والمجتمعات، تطال الصحة والتعليم والقدرة على بناء مجتمعات سلمية ومزدهرة. ولم تسفر الصراعات في المنطقة عن تراجع ما تحقق من مكاسب على مستوى التنمية فحسب، بل تقوّض آفاق التقدّم في المستقبل. وتقع أبلغ الآثار على الأطفال، إذ تشي المؤشرات بتزايد معدلات التقزم وتفشي الجوع والمرض، وتسربّ جيل كامل من المدرسة أو التدريب، وانتشار الفقر وتدمير المنازل والمجتمعات. وفي حين تظهر الآثار الآنية واضحة، لا تقلّ وضوحاً احتمالات تفاقمها في المستقبل. وعلى الرغم من الاستجابات الإنسانية الكبيرة من داخل المنطقة وخارجها، يجب بذل المزيد من الجهود لربط التدخلات الإنسانية باستراتيجيات التنمية وإعادة البناء على المدى الطويل.

• يجب إعادة النظر في دور التعليم والتعلم وعكس انكماش

الفضاء المدني: فضعف منظومة التعليم، وتقلّص الفضاء المدني، ومحدودية الاستثمار في البحث والتطوير كلها من العوائق التي تقف حائلاً دون تحوّل المجتمعات العربية، والتصدي للتحديات البيئية، وتحقيق الازدهار. وتحدّ هذه العوائق من طاقة الشباب وغيرهم من أصحاب المصلحة ومن فرص مشاركتهم. وعلى الرغم من زيادة الاستثمار في التعليم في العديد من البلدان العربية، لا تزال البطالة مرتفعة، والإنتاجية التكنولوجية منخفضة، وكذلك إنتاج المعرفة. وتحتاج المنطقة إلى رؤية لتعليم يُنتج، في جميع مراحله، مفكرين مبدعين وناقدين، وطالبي علم مدى الحياة، يتمتعون بحرية الوصول إلى المعلومات والمعرفة، وبناء الصلات المنتجة، وإنتاج المعرفة ونشرها.

• يجب على المجتمع العالمي الوفاء بالتزاماته بدعم البلدان

النامية في جهودها للتنفيذ: فعدم المساواة في هياكل الإدارة الاقتصادية العالمية، وعدم الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، وضعف نقل التكنولوجيا وبناء القدرات للبلدان النامية، كلها من العوائق التي تحول دون خلق بيئة مؤازرة لبلدان المنطقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته، ويضمن احترام الأولويات الوطنية. ففي مجالات متنوّعة مثل الأمن الغذائي وتغيّر المناخ والتجارة، وكذلك بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والمعرفة، لا يمكن الوفاء بوعود خطة عام 2030 ما لم تتحوّل الأطر العالمية إلى منحى يدعم الجهود الإقليمية والوطنية. ويستلزم

ذلك في المقام الأول مشاركة أكثر إنصافاً في المسؤوليات، وكذلك في المعارف والموارد.

في هذه النتائج المستخلصة ما يُمكن الاسترشاد به لرسم الطريق والمضي نحو التحوّل الجذري. فعلى المستوى الوطني، يمكن إعادة هيكلة طرق العمل والتنسيق، وإعادة توجيه الإرادة السياسية، وتفعيل الإمكانيات الهائلة للموارد البشرية وغير البشرية.

ومن الأهمية بمكان العمل على المستوى الإقليمي لدعم المضي في التقدّم. وفي ضعف التكامل الإقليمي عائق على مستوى البلدان، وفي قوته عامل قوة. وليس التكامل الاقتصادي إلاّ وجهاً واحداً من أوجه التكامل الإقليمي، ومواءمة المعايير والقدرات في النقل والاتصال هي وجهٌ ثانٍ. أما تعزيز التغيير الثقافي، بدءاً من المساواة بين الجنسين إلى النظام الغذائي، إلى الإصلاح التعليمي، فهو وجه ثالث، والقائمة تطول. والتعاون الإقليمي ضروري لإنتاج بيانات عن صحة النُظم الإيكولوجية، وكذلك لإدارة الموارد المائية عبر الحدود، ومدّ الجسور عبر الانقسامات السياسية وإنهاء الصراعات، والمضي في استجابات إقليمية متكاملة متماسكة تجاه الأزمات الإنسانية حالياً واحتواء آثارها المتتالية في المستقبل. والدعوة إلى إعادة هيكلة الحوكمة العالمية، ومعالجة مظاهر عدم المساواة في أنظمة التجارة العالمية، والتصدي لكلفة تغيّر المناخ، كلها تتطلب استجابة إقليمية منسّقة. كما أن دفع المجتمع العالمي للوفاء بالتزاماته تجاه البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لا يمكن أن ينجح ما لم تحشد المنطقة الإرادة والقدرة الجماعية.

يركّز هذا التقرير على منطقة توخّدها بالفعل اللغة والثقافة والتاريخ. وعلى الرغم من التنوّع الكبير والتباين في الموارد ومستويات الدخل والتقاليد السياسية والآفاق الاجتماعية والممارسات الثقافية، تبقى الأوجه المشتركة بين البلدان العربية أقوى من أوجه الاختلاف. وفيما ينظر هذا التقرير في وضع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في المنطقة، والمواءمة مع إطار خطة عام 2030، يبرز مسار مشترك: التحوّل إلى التنمية المستدامة في المنطقة العربية ممكنٌ متى أزيلت العوائق الهيكلية والمتجذرة.